

## الأبعاد الدولية في سياسات الانتشار النووي

كريم مصلوح\*

### مقدمة

أحدثت الأسلحة النووية انقلاباً عميقاً في الاستراتيجية، فمنذ استعمال القنبلة النووية ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية اقتنعت الدول الكبرى أنها لن تكون قوية دون حيازة هذا السلاح النووي، وأصبح هذا الأخير معياراً مركزياً في تفسير القوة وتحليلها، فدخلت الدول سباقاً استراتيجياً يركز على حيازة السلاح الاستراتيجي، وفي الوقت ذاته سعت الدول التي امتازت بهذا التفوق، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جعل السلاح النووي سلاحاً مُتَحَكِّماً فيه ويضمن تفوقها، وقد كانت بداية ذلك من خلال مشروع برنارد باروك *Bernard Baruch* الشهير عام ١٩٤٦، والذي ارتكز على تشكيل سلطة دولية للرقابة النووية.

بدأ البحث عن تحصين حيازة هذا السلاح بعد ظهور قوى نووية جديدة (الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة)، وكانت البداية بمعاهدة موسكو في ٥ آب/ أغسطس ١٩٦٣

### \* باحث في الدراسات الدولية، المغرب.

<sup>١</sup>. برنارد باروك رجل أعمال وسياسي أمريكي، عيّن في ١٩٤٦ مندوباً للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وأخذ هذا المشروع اسمه، قام مشروعه على إحداث هيئة دولية تتولى مراقبة استخدام الطاقة الذرية، ويكون من حقها امتلاك وتشغيل الموارد النووية، وتتولى تقديم تسهيلات تقنية وتكنولوجية، وامتلاكها حق التصريح حول أي نشاط نووي سلمي تقوم به أي دولة، تم رفض هذا المشروع بمشروع نقيض قدمه فيما بعد مندوب الاتحاد السوفياتي لدى الأمم المتحدة جروميكو، حيث كان مما اقترحه تدمير الترسانة النووية الأمريكية في غضون ثلاثة أشهر.

بشأن حظر التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء<sup>١</sup>، وقد تولدت لجان وهيآت بهدف التحكم في الرقابة على السلاح النووي، كان أبرزها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٥٧، وقد تميّزت معاهدة موسكو من جهتها بطابعها الجزئي، أي أنها اقتصرّت على الحد من نوع خاص من التجارب النووية، وأفضت اللجان التي تشكّلت في هذه الفترة إلى إبرام المعاهدة المعروفة بمعاهدة حظر الانتشار النووي عام ١٩٦٨، فهذه المعاهدة هي في الحقيقة نتيجة لسباق نووي حاد بين الخمسة الكبار، حيث لم تخرج لحيز الوجود إلا بعد حيازة هذه الدول الأعضاء في مجلس الأمن لهذا السلاح، وهو ما يمكن اعتباره توافقاً - آنذاك - على جعل دائرته محدودة في هذه الدول.

لم تُحدّد المعاهدة مفهوم الانتشار النووي بوضوح، غير أنه يُمكن الإشارة إلى أن الانتشار النووي ظل يُقصدُ به تزايد عدد الدول الحائزة عليه، ومن ثم يتمّ في ذات الوقت تجاهل مُشكلة أخرى وثيقة الصلة بالأولى وهي الانتشار العمودي الذي يهّم تطوير هذه الأسلحة، وفي هذا الإطار لا بأس من التمييز بين عدم الانتشار النووي ومفهوم المنطقة الخالية من السلاح النووي. فبخلاف لمعاهدة إعلان أمريكا الجنوبية منطقة خالية من السلاح النووي، لا تمنع المعاهدة المتعلقة بحظر الانتشار تخزين وإقامة أسلحة نووية من طرف دولة نووية على إقليم دولة أخرى غير نووية، شريطة أن تحافظ الدولة النووية على ملكيتها أو مراقبتها، وفي هذا الإطار يتميز عدم الانتشار عن المنطقة الخالية<sup>٢</sup>، إذ إن اعتبار ألمانيا غير نووية مثلاً لا يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من نشر رؤوس نووية في ألمانيا في إطار حلف الناتو، وهذا لا يمكن حدوثه في منطقة خالية من السلاح النووي من الناحية القانونية.

<sup>١</sup>. لقد انتقدت كل من فرنسا والصين هذه المعاهدة واعتبرتاها رغبةً للاحتكار الثلاثي للسلاح النووي. انظر إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، دون تاريخ)، ص.ص. ٢٥١ - ٣٠٩.

<sup>٢</sup>. George Fischer, la Non-prolifération des Armes Nucléaires, (Paris : LGDJ, 1969), p. 63.

ولم يُصادق الخمسة الكبار على المعاهدة منذ بدايتها، في الوقت الذي استمر فيه ترايد امتلاك الدول المالكة لهذا السلاح وإن كان ببطء شديد، وتجلت أهمية هذه المعاهدة آنذاك في سعيها نحو تحقيق تعاون الكبار في تنظيم المجتمع الدولي<sup>١</sup>، ويبدو أن هذا التنظيم كان محكوماً بالمصالح والعوامل السوسيولوجية المتداخلة في السياسة الدولية، كما اكتسبت المعاهدة طابعاً عالمياً رغم الحدود الكبيرة التي تعترضها.

وجاءت هذه الدراسة للتركيز على مجموعة أهداف أساسية تتوخى إعادة طرحها وتقييمها، وهي: الربط بين السلوك السياسي والانتشار النووي بالطريقة التي لا يمكن الفصل بينهما، ودمج عدة عناصر تحليلية من الفاعلين أو من حيث الإجراءات لإظهار هذا الترابط، كما تسعى الدراسة إلى توضيح أن مشكلات الانتشار النووي لا يمكن حلّها دون وضعها في بيئاتها الإقليمية، بالإضافة إلى التشجيع على الاهتمام الاستراتيجي بمشكلة الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي بكونها مشكلة ديناميكية مُتجددة وخطيرة على المنطقة.

وانطلاقاً من هذه الأهداف العامة، يُمكن طرح عدة أسئلة فرعية متكاملة لصياغة أهم المحاور التي سُنْاقشها هذا البحث فيما يتعلّق بالمشكلات والعناصر المترابطة للانتشار النووي، مثل: ما الذي ينتقص من فعالية معاهدة حظر الانتشار النووي؟ هل هو استمرار الحسابات بين الأطراف الراغبة في التسلّح وتلك الساعية وراء التحكم فيه؟ وكيف يتداخل هذا الملف مع موضوع قريب منه هو ضبط التسلّح النووي<sup>٢</sup> أو نزعه<sup>٣</sup>؟

<sup>١</sup>. Ibid, p.53.

<sup>٢</sup>. يُقصد بضبط التسلّح عملية تتوخى الحد من خطر اندلاع حرب وذلك بإخضاع الأسلحة للمراقبة والتفتيش المنتظم أو بفرض بعض الإجراءات باتفاق بين الدول أو من طرف دولة مُنفردة، ويختلف ضبط التسلّح عن خفض السلاح، إذ رغم أنه يسعى إلى الحد منها إلا أن ضبط التسلّح لا يسعى ضرورةً إلى تخفيض القدرات العسكرية القومية.

<sup>٣</sup>. يمكن تعريف نزع السلاح عموماً بكونه "عملاً يهدف إلى إبعاد أو على الأقل خفض احتمال نشوب نزاع مسلّح بتجريد الأطراف بالكامل أو جزئياً من قُدّراتها العسكرية"، عن ستيف توليو وتوماس

وكيف تُؤثر مصادر التهديد الجديدة على موضوع الانتشار النووي من قبيل قضية الإرهاب النووي؟ وماهي أهم التفاعلات الجيوإستراتيجية Geostrategic والجيوسياسية Geopolitics التي يكتسبها هذا الملف؟ وما مكانة الأمن القومي الأمريكي في الخطط النووية الأمريكية؟

وترتكز فكرة هذا البحث على مناقشة أهمية العلاقة بين الانتشار النووي والتنافس السياسي، وأثرهما ليس فقط على حيازة الدول للسلح النووي ولكن أيضاً على تحويله إلى مُعاملٍ ضمن مُعادلة سياسية أكبر، ويفترض هذا البحث أن الدول تُوظفُ السلح النووي ضمن حسابات دبلوماسية وإستراتيجية واقتصادية لتحقيق مصالحها، فانتشار السلح النووي باعتباره المُشكلة الأمنية الإستراتيجية الأساسية في النظام الدولي لم يُحدث قطيعة نظرية أو معرفية في سلوك الدول الكبرى، بل ظلّ كذلك، وعوض أن تقوم الدول بتغيير سلوكها استجابةً للتغيير الأمني الواقع في مُحيطها، تقوم عكس ذلك بتكليف الخطر ومُعايشته وتوظيفه في اتجاه إرضاء رَغباتها.

#### ١. معاهدة حظر الانتشار النووي: نتاج لسباق دولي

تعدّ هذه المعاهدة بمثابة خارطة طريق لها شرعية عالمية، وإن كانت لم تتضمن أية هيئة تتولى الإشراف عليها، غير أن المعاهدة نصت على ضرورة إبرام اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعدّ هذه الوكالة اليوم الجهة التي تسهر على تفعيل واحترام ضمانات الوكالة والاتفاقات المُبرمة معها طبقاً للمادة ٣ الفقرتين ١ و٤ من المعاهدة، وتقوم المعاهدة انطلاقاً من مضمونها على ثلاثة أعمدة أساسية: الحماية من الانتشار النووي، وتشجيع

---

سمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلح وبناء الثقة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلح، (جنيف: ٢٠٠٣)، ص. ٨.

الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ونزع السلاح النووي<sup>١</sup>، ولا تمنع المعاهدة أيضاً المجموعات الإقليمية من إبرام معاهدات لتأمين "عدم وجود أية أسلحة إطلاقاً في أقاليمها المختلفة"<sup>٢</sup>، وهو ما تبلور في عدة اتفاقيات أو مشاريع اتفاقية إقليمية، لإعلان بعض المناطق خالية من السلاح النووي<sup>٣</sup>، كما تُعتبر معاهدة إعلان أمريكا الجنوبية منطقة خالية من السلاح النووي معاهدةً تم إبرامها في وقت مُبكر وقبل معاهدة حظر الانتشار.

إن معاهدة حظر الانتشار النووي تتميز بطابعها المفتوح والمُغلق في ذات الوقت، فهي مفتوحة من منظور المادة الثامنة والمادة العاشرة، فطبقاً للمادتين فإن كل دولة تمثل طرفاً في المعاهدة يمكن أن تقترح تعديلات أو تنسحب منها "إذا وجدت أن ثمة أحداثاً طارئة ذات صلة بموضوع المعاهدة أضرت بمصالحها القومية العليا"، وهي ومغلقة—أي المعاهدة—من منظور المادة الثانية والمادة الثالثة اللتين هما بمثابة الروح الحقيقية لنص المعاهدة؛ فالمادة الثانية تُلزم الدول غير الحائزة للسلاح النووي بعدم قبولها أو تصرفها أو قيامها بأي عمل لحيازة السلاح النووي، بينما تُركز المادة الثالثة على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية من حيث ضرورة احترام الدول غير الحائزة للسلاح النووي "لاتفاق يجري التفاوض عليه وعقده مع الوكالة وفقاً لنظام الوكالة الأساسي ونظام

<sup>1</sup>Anessa Kimball et Irring Lewis, « Conférence d'Examen du TNP 2010 », l'Institut Québécois des Hautes Etudes Internationales, (<http://www.psi.ulaval.ca/>) , (Consulté le 10, 01, 2011).

<sup>٢</sup> المادة السادسة من المعاهدة.

<sup>٣</sup> يقصدُ بمنطقة خالية من الأسلحة النووية إخلاء المنطقة من أية أسلحة نووية أو معدات أو تجهيزات أو قواعد عسكرية نووية وحظر أي نشاط عسكري ذا طابع نووي في المنطقة، ويُفترض أن تُراقب هذه الحالة هيئة دولية أو إقليمية لضمان استمرار مثل هذه المناطق.

<sup>4</sup>Olivier Zajec, Traité de Non-prolifération Nucléaire en péril, le Monde Diplomatique, n° 674, Mai 2010.

ضماناتها، وتكون الغاية الوحيدة من ذلك تحرّي تنفيذ تلك الدولة للالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدة...".

وثمة إشكالية أخرى أيضاً تتمثل في العلاقة الحذرة بين الدول النووية وغير النووية من خلال المادة الخامسة التي تدعو لتوسيع الاستفادة من التكنولوجيا السلمية، والمادة السادسة التي تدعو إلى مواصلة التفاوض لوقف سباق التسلّح ونزع السلاح النووي، إذ تنظر الدول التي هي بحاجة إلى تكنولوجيا نووية إلى الدول الحائزة عليها بأنها لا تقوم بجهود لنشر هذه الطاقة السلمية، وتنظر القوى المتطلّعة لحيازة السلاح النووي إلى أن الدول الكبرى لا تقوم بجهود لنزع السلاح النووي الذي تُوصي به معاهدة حظر الانتشار، وهذان الوضعان يُسهِمان في تعقيد أهمية هذه المعاهدة وفي استمرار الشكوك حول السياسات النووية العسكرية بشكل عام.

لم يُدْخَل زوال وضع الثنائية القطبية تغييرات جوهرية على مسلسل الحد من الانتشار النووي، سواء من حيث طبيعة الفاعلين الأساسيين فيه أو من حيث الشهوة المستمرة للقوى الدولية أو الإقليمية غير الآمنة في حيازة السلاح النووي، ويمكن أن يظهر ذلك من خلال التعاطي الروسي مثلاً مع ملف إيران، فلا تريد روسيا الذهاب بعيداً في منع إيران من هذا السلاح، وقد ساعدتها في بناء المفاعلات النووية، وبالعودة إلى المراحل الأولى للانتشار النووي، يُلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بمد حلفائها ومساعدتهم على امتلاك التقنية النووية، وقد حَدَث ذات الأمر مع الاتحاد السوفياتي بدعمها للصين، ولكن - كما يقول رايمونارون - مد الحليف بالتقنية النووية لم يكن إلى حد السماح له بالتفوّق النووي<sup>1</sup>.

وبعد مضي حوالي أكثر من أربعة عقود إلى الآن عن دخول المعاهدة حيز النفاذ يُمكن ملاحظة أنه لم تتحقق خطوات واقعية وفعّالة في معالجة هذه المخاطر، وقد كانت

<sup>1</sup>Raymond Aron, Paix et Guerre entre les Nations, (Paris :Fayard, 1984), p.608.

الخطوة التي حققتها المعاهدة في مؤتمر المراجعة<sup>١</sup> في عام ١٩٩٥ بفتحها لأجل غير محدود نوعاً من الوعي الدولي بضرورة الاستمرار في حظر الانتشار دون أن يعكس واقعاً يتسم بالصراع، ولتجاوز بعض القضايا التي تطرحها الرقابة على استخدام الطاقة النووية، ثمّ وضع برتوكول عام ١٩٩٨ للتقوية من سلطة الوكالة الدولية في ممارسة تفتيش المنشآت النووية دون تحكّم الدول في ذلك، غير أنه مازال أمام حاجة توسيع عدد الدول المصادقة عليه.

وتُشكل العلاقة بين نزع السلاح النووي وحظر الانتشار النووي أحد العوامل الأساسية في عدم التفاهم بين الدول الحائزة للسلاح وغير الحائزة عليه، يظهر هذا التناقض جلياً في منطقة الشرق الأوسط مثلاً، فرغبة بعض الدول كمصر في إخلاء المنطقة من السلاح النووي (وأسلحة الدمار الشامل<sup>٢</sup> عموماً) لا يلقى استجابة موضوعية من إسرائيل، إذ ترى إسرائيل أن إخلاء المنطقة من السلاح النووي يجب أن يتم بعد تحقيق السلام وليس قبله، وفي ذات الاتجاه، فإن حُجّة وجود تهديد إقليمي إذا حازت بعض القوى بمنطقة الشرق الأوسط والأدنى القنبلة النووية لا يمكن اعتباره مُبرراً أو دافعاً كافياً لإيقاف طموحات إيران النووية، بالخصوص أمام تدخل قوى بارزة كالولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها في المنطقة واحتفاظ إسرائيل بوضعية القوة الإستراتيجية الضاربة في كل المنطقة المحيطة بتقاطع القارات الثلاث (آسيا، وأوروبا وإفريقيا)، والواقع أن جميع السياسات الأمريكية في المنطقة تعمل على تحقيق مسلسل لا يخلُ بتوازن إقليمي يمس بتفوق إسرائيل إلى هذا الوقت على الأقل.

وهنا يمكن الاستنتاج - بتحفظ شديد - أن السلاح النووي لا يمكن أن يكون رادعاً في حالة حرب تُغيّر من الأهداف المرسومة للقوى المتنافسة، تتركز هذه الأهداف في

<sup>١</sup> يجدر الذكر أنه يتم إجراء مؤتمر لمراجعة المعاهدة كل خمس سنوات في نيويورك ويتولى استعراض القضايا النووية المطروحة على المعاهدة، وتشارك فيه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

<sup>٢</sup> تتمثل أسلحة الدمار الشامل في الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

المحاور الأساسية لنزعات الدول ورغباتها، مثل قيام دولة نووية بالسيطرة على مجالات جغرافية أساسية في تفوق القوة النووية، أو في حالة حربٍ تختلط فيها العقائد بالهويات مع التطلع للهيمنة.

ويعود عدم استخدام السلاح النووي في الحرب الباردة إلى عدم نشوب أية حرب من هذا النوع، تتنافس القوى النووية فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المتطلعة لحيازة السلاح النووي على أساس هذه المقاييس من جهة أخرى، باعتبار أنها تتوقع دائماً أن المستقبل سوف يتغير، وسوف تخسر فيه الدول التي لم تمتلك العناصر الأساسية للحفاظ على أهدافها.

والراجع أن ينعكس التعاطي مع انتشار السلاح النووي على حسابات القوى النووية والمتطلعة إلى القوة النووية إزاء بعضها الآخر، و"ترى الدول الحائزة للسلاح النووي أن حظر الانتشار يجب أن يكون الأولوية، بينما تجد الدول غير الحائزة للسلاح أن نزع السلاح هو الذي يجب أن يكون أولوية"<sup>١</sup>، فاستمرار الدول الحائزة للسلاح على فرض مقاربتها للقضايا الدولية يُهمّش من دور الدول الأخرى غير الحائزة عليه. وإضافةً إلى عناصر التنافس هذه، يُمكن الإشارة كذلك إلى بعض الصعوبات التي تُواجهها المعاهدة، وهي:

- الحدود الهشة بين التكنولوجيا النووية المدنية والتكنولوجيا العسكرية.
- الطابع الإخباري لإجراء المراقبة، فالدول تخبر الوكالة الدولية بالمشآت التي يجب زيارتها في الوقت الذي يُمكن إخفاء بعضها، وهو ما جاء بروتوكول ١٩٩٨ لتداركه<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup>Anessa Kimball et Irring Lewis, op.cit.

<sup>٢</sup> كان نظام التفتيش موضوعاً أساسياً قام عليه في الجوهر مشروع باروك وتم طرحه في العلاقات بين القوتين النوويتين القديمتين، ولكن لم يتم تقويته إلا مع بروتوكول عام ١٩٩٨، ومما يقوم عليه: التفتيش متى وكيفما شئت الوكالة، وكان السجل النووي حول التفتيش بوابة أساسية للانتشار النووي، وهو ما توصل إليه رايغونآرون حول ما خصصه لهذا الموضوع في مؤلفه حول السلم والحرب بين الأمم.



• وأخيراً إمكانية بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المرتبطة بالمعاهدة في مواصلة مناورتها لبلوغ العتبة النووية أو إلى ما بعد العتبة، بالنظر لما يمكن استغراقه من وقت بين التوقيع والتصديق ثم التطبيق<sup>١</sup>. ويمكن الاستدلال على هذه الفجوات بسهولة: فمثلاً وجود إيران كطرف في المعاهدة لم يمنعها من المضي في برنامجها، كما أنه لم يمنع كوريا الشمالية من الانسحاب من المعاهدة في عام ٢٠٠٣.

ولا يحول الطابع العالمي للمعاهدة من أن تكون موضوعاً للانتهاك والتجاوز، وبالرغم مما يجرّه ذلك التجاوز من تبعات دبلوماسية واستراتيجية على الدول الفاعلة، إلا أن العناصر الجيوسياسية تلعب دوراً أساسياً في هذا، حيث يعتبر الشرق الأوسط وعموم آسيا وحتى منطقة المتوسط الموسع الأقاليم الأكثر قابلية للنزوع نحو التسلّح النووي.

ويظهر أن السيناريو الذي كان قائماً قبل معاهدة حظر الانتشار ظل هو ذاته بعد المعاهدة، فرغم ما يقال عن أن فرنسا دعمت باكستان بتزويدها بالمعرفة السلمية للطاقة النووية لجلبها إلى معاهدة حظر الانتشار، إلا أنه بمجرد توقف فرنسا عن هذا الدعم تدخلت الصين لتقديمه إلى باكستان، كما يظهر كذلك أن حيازة هذه الدول الجديدة للسلاح النووي، وهي التي تعرف تحديات داخلية وخارجية كبيرة، جعلها بمثابة قوى نووية متواضعة، كما أن التعامل الدولي تجاهها انطلاقاً من معاهدة الحظر، أظهر فقدان هذه المعاهدة للفعالية في عددٍ من المحطات ذات الأهمية البالغة.

ويظهر إذن من خلال هذه الملاحظات أن نشر التقنية النووية العسكرية كان جزءاً ضمن التزعة النفسية للتنافس السياسي بين القوى المتقاربة والمتنمية إلى نُظم سياسية مُتشابهة وأحياناً قيادات من نفس الصنف، أو لتحقيق معادلة مع مُنافس.

<sup>1</sup> Voir Olivier Zajec, op.cit.

## ٢. الانتشار النووي في الحساب الروسي- الأمريكي

شهدت المؤسسات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية تزايداً في التوجيهات والمشاريع المتعلقة بحظر الانتشار النووي وضبط التسليح، وفي هذا الإطار تبلورت مذاهب وعقائد حول هذه القضية، وتجد الدول الحائزة للسلاح النووي، والتي تعمل باسم احترام معاهدة حظر الانتشار، تجد نفسها في تناقض مستمر مع عملها المستمر من أجل زيادة قُدَّراتها التدميرية النووية، يظهر ذلك من خلال مؤشَّرين حسَّاسين، هما:

**الأول:** تصاعد هواجس تسليح الفضاء الخارجي، لا سيما منذ عهد رونالد ريغان وإعلانه مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI)، حيث تظل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي غير محترمة.

**الثاني:** استمرار برامج تطوير التسليح النووي، حيث تشهد الميزانيات المخصصة للدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً متزايداً، وحسب تقديرات معهد استوكهولم الدولي للأبحاث حول السلام بلغت تلك الميزانية عام ٢٠١٠ حوالي ٦٩٨ مليار دولار، أي حوالي ٤٣% من الإنفاق العالمي<sup>١</sup>. ولا يُشكل إنفاق كل من الصين وأندونيسيا والهند وفرنسا مُجتمعةً أكثر من ٢٩٨ مليار دولار، ويقود هذا الواقع إلى الاستفهام حول اتجاهات هذه الميزانية، وإذا لم تكن موجَّهة كذلك لتسليح الفضاء، زيادة عن سؤال بسيط هو: هل كل هذا الإنفاق يتم على أسلحة لن تُستعمل يوماً ما؟

<sup>١</sup> انظر تقرير معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام ٢٠١١، حيث قِيَمَ الإنفاق العسكري لكل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية معاً لعام ٢٠١٠ في ٣١٦ مليار دولار أمريكي في الوقت الذي تُنفق فيه أمريكا الشمالية ٧٢١ مليار دولار أمريكي، وقدَّرَ إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بـ ٦٩٨ مليار دولار بنسبة ٤٣% من الإنفاق العالمي، بينما يُقدَّر إنفاق الصين في المرتبة الثانية بـ ١١٩ مليار دولار بنسبة ٧,٣%، وروسيا في المرتبة السادسة بحوالي ٥٨,٧ مليار دولار بنسبة تُقدَّر بـ ٣,٦% والهند في المرتبة التاسعة بـ ٤١,٣ مليار دولار بنسبة ٢,٥%.

والواقع أن وضعاً كهذا من شأنه أن يُضعف الثقة بين الفاعلين الأساسيين في الاستراتيجية الدولية (روسيا والصين إضافة إلى بعض القوى الأوروبية، والتي تجد نفسها بشكل مستمر أمام إلحاح تشكيل قوة أوروبية والتنسيق من داخل حلف الناتو)<sup>١</sup>. وقد أثار المشروع الأمريكي بنشر درع مضادة للصواريخ الباليستية نقاشاً نووياً مستفيضاً، فهو من جهة يكشف عن خطر العودة إلى سباق نووي حقيقي، ومن جهة أخرى يفرض على الولايات المتحدة وروسيا وآخرين تقييم المشكلات الحقيقية للعصر، والمتعلقة بالاستقرار الإستراتيجي في القرن الواحد والعشرين<sup>٢</sup>.

وتسعى روسيا إلى كسب الفوائد من هذا البرنامج الأمريكي، فرغم معارضتها الشديدة له عملت دوماً على كسب أوراق جديدة في علاقتها بالولايات المتحدة، خاصة منذ التقارب الأمريكي- الروسي إثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والسعي الروسي للعمل المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، غير أن ما فسره مراقبون على أنه تحالف أمريكي- روسي لم يحدث منذ عام ١٩٤٥<sup>٣</sup>، ولم يستمر الدور الروسي بتلك القوة التي ظهر بها في لعب الورقة النووية الإيرانية كلما استدعت الضرورة ذلك.

وقد كانت بعض التحليلات ترى ضرورة التعاون الأمريكي الروسي والأوروبي للحد من الانتشار النووي من داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة، وإحالة الملفات إلى مجلس الأمن لاستصدار العقوبات ولاتخاذ القرارات، كما هو الحال مع العراق وإيران وكوريا الشمالية من جهة أخرى، وقد أبان الواقع عكس ذلك، إذ انفردت الولايات المتحدة بالقيادة وبالحرب في العراق، في حين حاولت الولايات المتحدة في الملف الإيراني إشراك أكبر عدد من الفاعلين الضروريين (أعضاء مجلس الأمن

<sup>١</sup> حول الطموحات الأوروبية والشراكة الأطلسية، انظر هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، ترجمة محمد الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣)، ص. ٢٣-٧٦.

<sup>٢</sup>Dimitri Trenin, « Les Relations Russo-Américaines à l'Epreuve de la Prolifération », Politique Etrangère, 4/2001, (Paris, 2001), p. p.921-936.

<sup>٣</sup>Ibid.

بالدرجة الأولى) إضافةً لألمانيا، كما ظلّت - أي الولايات المتحدة - في أشد الحاجة إلى روسيا فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.

ويُفسّر هذا الوضع كيف أن بعض التحليلات التي جاءت بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتي انصبّت على أهمية التقارب الروسي - الأمريكي، لم تخرج لحيز الوجود إلا في حدود المصالح المتبادلة بين الطرفين في الحرب على الإرهاب، إذ إن روسيا بدورها ترى نفسها مُهدّدة بـ "الإسلام المتشدد" في الشيشان وفي الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي أخذت التيارات الإسلامية فيها تزيد تعبيراً عن تميّزها إزاء روسيا، يُلاحظُ ذلك في معاهدة الأمن الجماعي في آسيا الوسطى لعام ٢٠٠٢ والتي أصبحت منظمة الأمن والتعاون، وعليه يُشكّل الإرهاب والتعصب الديني حجر الزاوية في الاهتمام الروسي بتطوير نظام أمن إقليمي في آسيا الوسطى<sup>١</sup> تتقاطع فيه مع الصين والولايات المتحدة.

وتكشف روسيا باستمرار أنها لن تؤدي أية أدوار بسهولة، ودون مراعاة سياساتها في المناطق القريبة والمجاورة لحدودها؛ لذا ينخرط دعم روسيا لإيران ضمن سعيها للعب دور التوازن، وفي لعبة تقوم على أساس أداء دور اللاعب المحوري بين الشرق والغرب، ويرى باحثون أن هذه السياسة تدخل ضمن رغبة في نظام متعدد الأقطاب، تستند فيه موسكو على ثلاثة دوافع، أولها أن عالماً يتمركز حول الولايات المتحدة الأمريكية سيكون في غير مصالح روسيا، وثانيها أن روسيا أصبحت جد ضعيفة على تحدي الهيمنة الأمريكية، بمعنى أنه يجب أن تعمل بشراكة مع دول أخرى، وثالثها يكمن في أن أفضل

<sup>1</sup>MuradEsenou, «The Anti-terrorist Campaign and the Regional Security System », (<http://www.iiss.org/programmes/russia-and-eurasia/russian-regional-perspectives-journal/rrp-volume-1-issue-2/the-anti-terrorist-campaign-and-the-regional-security-system/?locale=en>), (accessed in 05-08-2012).

طريقة لروسيا كي تعود إلى مركز مُسلسل اتخاذ القرار الدولي تقوم على أداء دور قنطرة وتوازن القوة بين الشرق والغرب<sup>١</sup>.

ويبدو أن هذه الأدوار التي تسعى روسيا لأدائها تقوم على هواجسها وإحساسها بالرغبة الأمريكية في تهميش دورها وإفقاده إمكانية التأثير، وقد بدأ ذلك بالدعم الأمريكي لاستقلال جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى ونشر قوة لا بأس بها في آسيا الوسطى. على صعيد آخر كان مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبغنيو برجنسكي قد أصدر كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" في عام ١٩٩٦، يُحدّد فيه أهمية ووسائل إقامة سيطرة أمريكية على جوانب أوراسيا<sup>٢</sup>.

اقترح برجنسكي خطةً بسماركية تقوم على عزل روسيا، فأوروبا واليابان والصين وإيران، يجب أن تكون إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كي تحدّ من القوة العسكرية الوحيدة في آسيا الوسطى وهي روسيا، ويجب أن تكون هذه القوى الأربع ثانوية حسب برجنسكي<sup>٣</sup>، تقوم الفكرة المحورية في السياسة الأمريكية في أوراسيا - حسب بريجنسكي - في جعل الولايات المتحدة قائدة التعاون في أوراسيا، تجمع بين الحفاظ على مواقع القوة الإستراتيجية في كل هذه المنطقة والحوار المنتظم في الشؤون التي تُهمُّ الولايات المتحدة مع هذه القوى الآسيوية<sup>٤</sup>، ومن ثم فإن السياسة الأمريكية إزاء إيران ليست ككل سياسة أمريكية.

<sup>١</sup> Bobo Lo, La Russie, la Chine et les Etats-Unis: Quel avenir pour ce Triangle Stratégique? (Paris: Institut français des relations internationales, ٢٠١٠), p.12.

<sup>٢</sup> Emmanuel Todd, Après l'Empire. Essai sur la Décomposition du Système Américain, (Gallimard, 2002), p. 150.

<sup>٣</sup> Ibid, p. 150.

<sup>٤</sup> أنظر زبغنيو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ١٩٩٩.

ولا ينفصل التقارب الروسي مع إيران عن رغبة روسيا في أداء دور أساسي في الملف النووي الإيراني هذا، وهي رغبة روسية حقيقية في امتلاك أدوار أساسية في المنطقة، عوض السقوط في العزلة، كما لا ينفصل الدور الروسي هذا بدوره عن الإستراتيجية العامة التي تتصرف بها بكين، والتي تضع نفسها في صف الصديق للجميع. ومن خلال مثل هذه السلوكيات يظهر أن ورقة الانتشار النووي تحتكم لخيار إستراتيجي تتحكم فيه القواعد التقليدية لتوزيع الأدوار السياسية الكبرى وكسب الفوائد من الأوضاع الموجودة، وليست مسألة معزولة عن التوظيف لأغراض سياسية تكتيكية سيكون لها دورها أثر مباشر على واقع انتشار الأسلحة النووية.

### ٣. تنوع مصادر الخطر من الانتشار النووي

يبدو أن ملف الانتشار النووي يعرف ثلاث حالات مُميّزة من الخوف النفسي- الإستراتيجي، يتعلق الأول بانتشار السلاح إلى نُظُم سياسية مُناقضة للرؤية العالمية الأمريكية أو الغربية بشكل عام، ويتعلق الثاني بانتشار السلاح النووي لدى الجماعات الثورية (غير الدولية) بما فيها الإرهابية، بينما يتعلق الثالث بانقلاب أكبر أثراً في حال عادت الدول التكنولوجية كاليابان أو ألمانيا لتسلّح نووياً.

لهذه الأسباب اتخذت المشكلة النووية المعاصرة- بعد الحرب الباردة- أوجهاً عديدة وجديدة، وفي هذا الصدد تتصرّف الولايات المتحدة الأمريكية وفق إستراتيجية تقوم على الوقائية، وتستند على ذلك في تفسير غالبية الحُمّلات والسياسات وأيضاً الحروب، ومنها الحرب في العراق في عام ٢٠٠٣، والاستمرار في الحرب على الإرهاب، وشن حرب باردة منذ إدارة بوش الابن ضد إيران وكوريا الشمالية، ونشر خطاب التخويف من تحوّل السلاح النووي إلى سلاح متاجرة، وانتقاله إلى دول وجماعات خطيرة، فهي كلها سياسات استباقية وقائية.

وقد أصبح يُطلَق على هذا الواقع الجديد المُتنوِّع الأخطار مواجهة تحديات "العهد النووي الثاني"<sup>١</sup>، ولم تُخفِ إستراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٠ الصادرة من البيت الأبيض من التأكيد على أن أكبر تهديد للشعب الأمريكي يكمن في أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الخطر الذي يطرحه البحث عن الأسلحة النووية من طرف المتطرفين العنيفين وانتشارها إلى دول أخرى، ولهذا الغرض تتعهد الإدارة الأمريكية بمنع دول مثل إيران وكوريا الشمالية من امتلاك السلاح النووي، وكذلك تأمين المنشآت النووية الهشة وغير المؤمنة من الإرهابيين<sup>٢</sup>.

لقد عبّرت الإدارة الأمريكية عن هذه المخاوف من خلال تدويلها للمشكلة الإرهابية والانتشار النووي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إذ بعد القرار رقم ١٣٧٣ الصادر عن مجلس الأمن عام ٢٠٠١، جاء قرار رقم ١٥٤٠ الصادر في ٢٨ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٤ عن مجلس الأمن الذي يتعلّق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة استخدامها من طرف الوحدات غير الدولية.

ولبُلُوغ هذا الغرض يُلزم هذا القرار الصادر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بمكافحة صناعة أسلحة الدمار الشامل وسرقتها ونقلها هي والمواد المرتبطة بها، وصادراتها وتحويلها، وتكنولوجيا البرامج المزدوجة الاستخدام، واتخاذ إجراءات التأمين المادي وجرد المخازن<sup>٣</sup>، وتتجلى ميزة هذا القرار من الناحية القانونية عمّا سبقه من

<sup>١</sup> يطلق بعض المحللين على المرحلة النووية لما بعد الحرب الباردة العصر النووي الثاني مثل Paul Bracken وMichael Krepon ، للاطلاع

Michael Krepon, Numerology is the Second Nuclear Age, (Paris: Institut Français des Relations Internationales, 2009), p. 10.

<sup>٢</sup> The White House, National Security Strategy, (Washington: 2010).

<sup>٣</sup> Pour les détails voir : Paul Herault, L'Application de la Résolution 1540 du Conseil de Sécurité des Nations Unies : Bilans et Enjeux, (Fondation pour la Recherche Stratégique, Paris : 2009), p.p.2-27.

الاتفاقيات والقرارات أنه مُلزم لجميع الدول، أما من الناحية السياسية فهو يُظهر مدى الوعي في الربط بين الانتشار النووي والجماعات غير الخاضعة لأية سلطة، وهو يكشف من جهته عن وجود قلق حقيقي من هذه المشكلة.

يرتبط التحول في معالجة التسليح النووي، وقضية الانتشار بالأساس، بدنامية جديدة في الفكر الإستراتيجي المعاصر، فالتفكير الذي كان يُبنى على أساس التدمير المتبادل المؤكد وتوازن الرعب النووي لم يعد هو المفسر لقضايا التسليح النووي والأحلاف.

لقد أصبح الأمريكيون يعبرون عن خطوط جديدة في إستراتيجيتهم النووية، إستراتيجية تُسمّى عدوًا نوويًا جديدًا يتمثل في الدول الشريرة والجماعات الخطيرة، ولهذا فإن المعطيات المستجدة تُشكّل تحدياً يختلف تماماً في مواجهته عن الردع النووي الموروث عن الحرب الباردة، يقول هنري كيسنجر في هذا الشأن: "إن المعقولة التي حظيت بها نظرية التدمير المتبادل المؤكد في عالم ثنائي القطبية، تتبخر بعد أن اختبرت ثمانى دول أسلحة نووية، فيما العديد من الأنظمة الشريرة تعمل بشكل محموم على تطوير أسلحة دمار شامل نووية وكيميائية وبيولوجية إضافة إلى صواريخ باليستية تحمل هذه الأسلحة"<sup>١</sup>، وبهذا يُدافع كيسنجر عن الدرع الصاروخية باعتبارها صمام الأمان للولايات المتحدة الأمريكية ضد احتمال هجوم على مدن أمريكية أو أوروبية، سواء عن خطأ أو عن قصد.

لقد تزايد الاهتمام بهذا الملف منذ عهد إدارة جورج بوش الابن، واستمر في عهد باراك أوباما، ويبدو أن الإستراتيجية الأمريكية تقوم على ضمان مكاسبها النووية، وضمان توقعها وانتصارها في أية حرب نووية محتملة، وهذه الصيغة الأخيرة هي التي تم إدخالها على الإستراتيجية الأمريكية التي كانت تقوم على الدمار المتبادل المؤكد، والتي هيمنت لمرحلة طويلة إلى حدود مجيء عهد رونالد ريغان.

وباتساع دائرة المالكين للسلاح النووي، ولكونهم ليسوا من ذات صنف الصراع التقليدي الثنائي قديماً، فإن الإدارة الأمريكية تعتزم وضع إستراتيجية لتفادي إلحاق

<sup>١</sup> هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص. ٥٩.



الدمار بها من طرف من تدعوهم "الأشرار"، ولهذا فإن المخاوف الكبيرة للولايات المتحدة من مشكلة الانتشار تجعلها تعتمد سياسة مزدوجة تقوم على التشجيع على حظر الانتشار والالتزام باعتماد سياسات وبرامج لأجل هذا الهدف، وفي ذات الوقت الحفاظ على مكانتها النووية لتأمين مستوى من الردع، وأيضاً استخدامها- أي الأسلحة النووية- في حالة الضرورة، إذ رغم اعتماد الولايات المتحدة سياسة خفض هذه الأسلحة وتقليص دورها الأساسي في ردع هجوم نووي ضدها أو ضد حلفائها وشركائها إلا أن وثيقة استعراض الموقف النووي لعام ٢٠١٠ تنصُ مثلاً على "احتفاظ الولايات المتحدة بحق استخدام الأسلحة النووية لردع أي هجوم بأسلحة بيولوجية وكيميائية ضدها أو ضد حلفائها وشركائها"<sup>١</sup>.

ووفقاً لهذه الوضعية المعقدة بالنسبة لكل صناع القرار يُمكن التنبؤ بوضع المستقبل النووي الدولي، فإشاعة التكنولوجيا النووية والذي يُرافقه تزايد أهمية الجماعات وأيضاً الأفراد في الحياة الدولية يوحي أن مشكلة الانتشار النووي تزداد تعقيداً، وتخضع لحسابات نفسية-إستراتيجية من نوع جديد لا تسعى الدول للتكيف معه، وإنما تسعى لتكييفه سعياً وراء مستوى معقول من الفوضى النووية يستجيب لطموحاتها الدولية.

#### ٤. إيران جزء من مستقبل الولايات المتحدة في عموم آسيا

تقع المشكلة النووية الإيرانية اليوم ضمن إحدى أكبر المشكلات الإستراتيجية العالمية، ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة المهتمة كثيراً بالشرق الأوسط وآسيا ولكن أيضاً بالنسبة لأوروبا ولروسيا، والواقع أن هذه المشكلة لا تأتي من حيازة إيران للسلاح النووي وحده، وإنما من آثار ذلك على القيادة الأمريكية في آسيا وعلى حلفائها وشركائها، وليست إيران كباكستان في هذا الشأن، إذ إن الأولى لديها تاريخٌ إمبراطوري

<sup>1</sup>See the detail in Department of Defense, Nuclear Posture Review Report,(Washington: April 2010).

وتطلعات لممارسة نفوذ إقليمي حقيقي، كما أنها تحت حكم قيادة تسعى لتوظيف هذه العناصر جميعها لأجل مَوْضَعَة إيران كقوة جيواستراتيجية.

إن المشكلة الإيرانية لا تمرّ عبر روسيا ولا عبر حشد تأييد دول مجلس التعاون الخليجي، وإنما عبر إسرائيل، فإسرائيل الحليف المركزي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هي حليف نووي، ولا تتردد الإدارة الأمريكية في الوقوف إلى جانبها، وهذا يُطِيل المفاوضات مع إيران، ويجعلها شديدة التعقيد في مناخ لا تتكافأ فيه القوى.

لقد ظلت إيران تُناور باستغلال علاقاتها مع الجوار (تركيا وسوريا)، أو مع الجوار القاري القريب (روسيا والصين)، أو بالتقارب مع حلفاء بعينين (البرازيل وفنزويلا مثلاً) وهي أطراف ليس لها علاقة ثقة كاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتُدافع عن توزيع جديد لميزان القوى في السياسة الدولية.

ويبدو منع إيران من ذلك في هذا الوضع بمثابة سباق محموم مع الزمن، لكن التحدي في العصر النووي الذي نعيشه لا يتوقف عند طموحات القوى الصاعدة، ففي عمق آسيا قد تستيقظ قوى تكنولوجية هائلة على ضرورة التسليح النووي، وقد لا تظل اليابان مكتفية بالحلف الذي تعرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وفي هذا الإطار فإن المشكلة النووية الإيرانية يُمكن أن تُلقي بآثرها على كل أوراسيا، ومنها في آسيا الوسطى بتسليح أذربيجان من إسرائيل مثلاً، أو تقوية العلاقات الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي)-الباكستانية-الأفغانية للحد من الدور الإيراني، وبذلك يتشكّل وضع أمني إستراتيجي أكثر تعقيداً من ذلك الذي في شرق آسيا، يزيد من الأعباء الأمريكية ويُحدّ من قدرتها على تأمين المجال الأوراسي.

من جهتها تُشكك اليابان الصناعية والمسالمة، فيما تعرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية من حلفٍ أمني، وفي استمرار ٥٠ ألف عسكري أمريكي في قواعد أمريكية بهذا البلد، وتظل اليابان في مقابل ذلك محاطة بجوار نووي، فروسيا وكوريا الشمالية والصين كلها دول لا ترتبط بعلاقات كاملة الصداقة مع اليابان، وهي بالإضافة إلى العوامل التاريخية

الحساسية فيها، تعرف من حين لآخر احتكاكات خطيرة، مثل النزاع حول عدة جُزر مع روسيا والصين.

لقد أيقظ هذا النزاع في عدة مرات حساسية مفرطة، كما كان الشأن مع الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي دميتري مدفيديف لجزر في شمال اليابان في عام ٢٠٠٨، وهي جُزر تعتبرها اليابان جزءاً من إقليمها، وحدثت نفس المشكلة بين الصين واليابان حول جُزر صغيرة في بحر الصين الجنوبي قامت اليابان بتأميمها في سبتمبر عام ٢٠١٢.

كان التعاون الياباني-الأمريكي مبكراً في مجال الدرع الصاروخية، فقد " بدأ الحوار حول قضايا الدفاع المضاد للصواريخ بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة وجيزة من إعلان مبادرة الدفاع الإستراتيجي في عام ١٩٨٣، وإجراء اتفاق في عام ١٩٨٧ حول المشاركة اليابانية في البحث حول مبادرة الدفاع الإستراتيجي "، وقد أصبح هذا الاتفاق قاعدةً لمبادرة الدفاع الإستراتيجي، وأصبح قاعدة لشركات الدفاع للبلدين في الفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٣، لاسيما ميسوبيتشي HI ورايثون Raytheon التي قادت دراسةً حول هندسة صواريخ دفاع المحيط الهادي والغربي.<sup>٢</sup>

أنفقت اليابان في الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٨ حوالي ٥٦٠ مليون ين في الأبحاث حول الدفاع المضاد للصواريخ، وكان لتجريب كوريا الشمالية لصاروخ متوسط المدى في عام ١٩٩٨ أثرٌ نفسي كبير على اليابان التي أخذ يظهر لها الالتزام في الدرع الصاروخية مع الولايات المتحدة أمراً مشكوكاً فيه<sup>٣</sup>، وقد تم الشروع في أبحاث مشتركة في الفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ثم لفترة ست سنوات جديدة تبتدئ من السنة المالية ٢٠١٠، وتُقدَّر التكاليف الإجمالية لهذا البرنامج إلى حدود عام ٢٠١٢ في تسعة مليارات دولار<sup>٤</sup>.

<sup>1</sup>Edouard Pflimlin, « La Défense Antimissile Japonaise : Développements et Perspectives », (strategiques.info/spip.php?article4598), (Consulté le 10-06-2011).

<sup>2</sup>Ibid.

<sup>3</sup>Ibid.

<sup>4</sup>Ibid.

أقامت الصين بدورها دفاعاً مُضاداً للصواريخ، ويُمكن تفسيره في أحد جوانبه على أنه ردٌّ على التعاون الأمريكي - الياباني، كما أن اليابان تتصرف بدورها في هذا الصدد للرد على التهديدات الكورية الشمالية والصينية من جهة والروسية من جهة أخرى، وفي هذا الوضع الأمني غير المضمون يصعب معالجة مشكلات ضبط التسلّح وسياسات الدفاع، ومنه إقناع كوريا الشمالية بعدم تطوير قدراتها النووية والالتزام بحظر الانتشار النووي.

ويبدو في مثل هذه الوضعيات المركّبة أن الانتشار النووي يرتبط بمناطق أكثر تعقيداً من الناحية الأمنية الإستراتيجية من بعضها الآخر، ويُمكن الإشارة هنا إلى شرق آسيا بالخصوص وإلى غربها، وتوجد في الحالتين كوريا الشمالية وإيران، وقوى أخرى سابقة حازت السلاح النووي، وأخرى مثل أندونيسيا يُحتمل حيازتها إياه أو التفكير في حيازته في حالة استمرار هذه الوضعيات الأمنية المركّبة.

ويُمكن أن يُخلّ ظهور يابان نووية بالتحالف الأطلسي، وهو ما يعني ألمانيا نووية أيضاً في الجهة الأخرى من أوروبا، فالحاسرتان في الحرب العالمية الثانية لا يمكن أن تقبلا بتطمينات الشراكة والتحالف الذي تعرضه الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما لا نهاية، فمن يضمن لليابان أن حرباً بين روسيا واليابان أو بين اليابان والصين قد تجعل الولايات المتحدة تتدخل فيها لصالح اليابان؟ إن الضمانات التي يمنحها الأمريكيون هي ضمانات منطق الردع النووي وليست ضمانات حول السلوك المُتوقّع في أثناء اندلاع الحرب، وعلى هذا الأساس يُراهن الفكر الإستراتيجي الأمريكي على استمرار الردع مع التحكم في حدود الانتشار النووي، إذ لا يُمكن للردع أن يستمر مع انتشار السلاح النووي إلى ما لانهاية<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> ولكن لا بد من الإشارة أن تحولاً قد بدأ عند بعض المفكرين الأمريكيين في الدعوة إلى أن تتعايش الولايات المتحدة مع إيران النووية؛ لأنه يخدم توازن القوى في الشرق الأوسط، وهذا ما طرحه كينث والتز وهو أشهر المنظرين في السياسة الدولية وذلك في مقاله في مجلة الشؤون الخارجية ٢٠١٢. (المحرر)

## ٥. المشكلة الكورية الشمالية

قدمت الصين دعماً لكوريا الشمالية لبناء قدرتها النووية، يرتبط هذا الدعم بعناصر تاريخية لها علاقة باقتسام شبه الجزيرة الكورية، وباستخدام الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في المنطقة كإحدى عناصر بناء وضعها الإستراتيجي في شرق آسيا. يتعلق الأمر بالنسبة للولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية بمستقبلها العسكري والأمني في عموم آسيا، ويُضاف إلى العوامل المتعلقة بالانتشار النووي في ملف كوريا الشمالية عوامل أخرى تتعلق بالتحكم في مستقبل هذه الجزيرة بالطريقة التي تُرضي القوى الأساسية المركزية في المنطقة، وهي الصين واليابان وروسيا. لقد كان دعم الصين لكوريا الشمالية يَنُمُّ عن رغبة صينية في تعقيد المشكلة الكورية، وبقيت المفاوضات التي بدأت في عهد إدارة بيل كلينتون مناورات لكوريا الشمالية، حيث قدّم كلينتون في هذا الصدد عروضاً مهمة، مثل تطوير القدرات التكنولوجية النووية لكوريا الشمالية، و"وافقت على أساسها اليابان وكوريا الشمالية على بناء مُفاعِلَين نوويَّين بالماء الثقيل لكوريا الشمالية، وموافقة الولايات المتحدة على إمداد مفاعل توليد الطاقة في كوريا الشمالية بالوقود في مقابل تعليق برنامجها النووي"<sup>١</sup>، ولم تُحقق سياسة التقارب والحوار التي نهجها كلينتون أكلها، إذ انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة حظر الانتشار النووي عام ٢٠٠٣، وتميزت هذه الفترة بالتهديدات العسكرية والعقوبات الاقتصادية.

حاول الرئيسان الكوريان الجنوبيان من جهتهما، كيم داي-جونغ *Kim Dae-jung* (١٩٩٨-٢٠٠٣) ثمّ روه ماو-هيون *Roh Moo-hyun* (٢٠٠٣-٢٠٠٨) نهج سياسة تقوم على إدماج كوريا الشمالية في المجتمع الدولي، ولم تُثمر مثل هذه الجهود عن تطوّر ملموس في العلاقات بين الكوريتين.

<sup>١</sup> هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص. ١٢٦.

وفي هذا الصدد يُميّز الباحث رولاند بليكير *Roland Bleiker*<sup>١</sup> بين إستراتيجيتين في التعامل مع ملف كوريا النووي؛ إستراتيجية تقوم على المواجهة ولها أخطاؤها، وإستراتيجية الالتزام ولها حدودها، وبالنسبة للأولى عمل جورج بوش الابن على تعميق سياسة المواجهة، وكان أول ما قام به تصنيف كوريا الشمالية ضمن مجموعة "الدول المارقة"، وكانت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ترى أن ضربات نووية وقائية مسألة مُبرّرة كوسيلة مشروعة إزاء هذا النوع من الدول قبل استطاعتها التهديد أو الإضرار بالولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل<sup>٢</sup>، إذ تُهدّد كوريا الشمالية بالدرجة الأولى حليفة الولايات المتحدة الأساسية في ميزان الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا وهي كوريا الجنوبية.

أما بالنسبة لسياسة الالتزام فإنها تقوم أساساً على إدماج بيونغ يانغ في المجتمع الدولي كأفضل وسيلة لمنع خيار عسكري وخلق بيئة أكثر تهيؤاً للسلام<sup>٣</sup>. عمل كيم داي - جونغ *Kim Dae-jung* منذ انتخابه رئيساً لكوريا الجنوبية عام ١٩٩٨ على اعتماد مقاربة تُدعى سياسة الغواصة *Submarine Policy* "فدعا إلى الانتقال من الفرضية التقليدية للمواجهة إلى البحث عن التعاون والمصالحة"<sup>٤</sup>، وتعكس هذه النظرة تقارباً مع الرئيس بيل كلينتون، وسعى لي مينغ - بوك *Lee Myng-bok* عام ٢٠٠٨ بعد انتهاء فترة بوش إلى تقارب وجهات النظر من جديد.

<sup>١</sup> رولاند بليكير هو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كينسلاند، عمل في الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٨٨ في المنطقة منزوعة السلاح التي تقسم الكوريتين، كعضو في البعثة السويسرية إلى لجنة المراقبة للبلدان المحايدة.

<sup>٢</sup> Roland Bleiker, « Négocié avec la Corée du Sud ? Question Nucléaire et Relations intercoréennes », Critique Internationale, n° 49, (Paris: octobre-décembre 2010), p.p.21-2٤.

<sup>٣</sup> Ibid, p.26.

<sup>٤</sup> Ibid, p.p.26-27.

يتمركز الهدف المباشر لسياسة الغواصة في أنها يُمكن أن تُجنَّب الحرب وتمنع الانهيار العنيف للجمهورية الشعبية الديمقراطية الكورية، فلن يبقى من منطقها الخفي أقل من الرغبة في جعلها تختفي<sup>١</sup> أو ما يدعوه أحد الخبراء "نظرية الابتلاع على المدى البعيد"<sup>٢</sup>.

ويجدر بالذكر أنه لم تخرج أية دولة من معاهدة حظر الانتشار النووي باستثناء كوريا الشمالية، وأبانت في الحقيقة عن رغبتها الاستمرار في خلق المزايا من وضعها النووي، رغم المشكلات الداخلية لكوريا الشمالية والتي عهدت نظاماً سياسياً مُغلَقاً.

ويظل هذا الملف حبيساً لمُحدِّدَيْن: أحدهما داخلي، أي بتحوُّل النظام الداخلي لكوريا الشمالية مثل انهياره، أو حدوث انتفاضة أو تمرد عنه، والمحدد الثاني إقليمي، يتعلَّق بالكيفية التي ستستمر في تحديد نظرة الجيران إلى كوريا الشمالية، ومنهم بالخصوص الصين واليابان وروسيا، والوضع الجيوسياسي العام في شرق آسيا.

ووفقاً لهذا المقاربة لا يبدو أن كوريا الشمالية تُشكِّل أزمةً جيوسياسية كبيرة من حجم المشكلة الإيرانية باعتبار أن المجال الجغرافي لكوريا الشمالية مُحاط بجوار نووي، ولا يُحدث حيازة كوريا الشمالية لهذا السلاح مُستجداً أمنياً جغرافياً كبيراً، ويبدو أن المُخيف في الموضوع هو انغلاق النظام السياسي في كوريا الشمالية وطبيعة قيادته المعزولة وذات الحسابات الخاصّة والتي لا تُساعد على جعل الوضع مَرناً في شبه الجزيرة الكورية.

## ٦. الثلاثة الكبار في المجال النووي

أطلق بعض المحلّلين اسم المثلث الإستراتيجي على القوى الثلاث (الولايات المتحدة، والصين وروسيا)<sup>٣</sup> في فترة مبكرة، لا سيما منذ توترت علاقات الصين مع الاتحاد السوفياتي ودخول الولايات المتحدة في فترة نيكسون إلى عهد جديد من العلاقة مع الصين بعد انقطاع بينهما إثر إقامة الحكم الشيوعي، ويحتاج "هذا المثلث إلى ثلاثة

<sup>1</sup> Ibid, p.28.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Voir Bobo Lo, op, cit. p.8.

أطراف، والتي إن لم تكن متساوية، فإنها يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية، وارتبطت بعلاقات ثلاثية عميقة من أجل التأثير بكيفية مُثيرة، وفي النظام الدولي المعاصر لا وجود لهذا النوع من المثلث<sup>١</sup>.

وتُعتبر روسيا اليوم الطرف الضعيف في هذا المثلث وليست الصين، رغم احتفاظها - أي روسيا - بصفة القوة صاحبة المصالح الدولية، وحسب باحثين فإن شكل المثلث الذي قد يعرفه عالم اليوم - مثلث ما بعد حدثي - لن يكون الطرف الثالث فيه هو موسكو أو قوة كبرى أخرى، ولكن مجموع الشبكات الهيكلية وغير الهيكلية، وتضم الدول والمؤسسات المتعددة والفاعلين غير الدوليين، وحسب وجهة النظر هذه فإن نسقاً كهذا سيكون فوضوياً بعض الشيء، لكن سيتضمن فرصة لـ "دمقرطة" العلاقات الدولية التي تدعو إليها بشكل عمومي موسكو وبكين<sup>٢</sup>.

لقد ظلت علاقة الصين التقليدية مع معاهدة حظر الانتشار النووي تُسَمُّ بالحذر، وربطت دوماً بين حظر الانتشار وتوقُّف القوى الكبرى عن الاستمرار في التسلح، وهي لم تُصادق على المعاهدة إلا في عام ١٩٩٢ كما سلف، ورغم ذلك فإن قُدُرات الصين النووية أقل بكثير من نظيرتها الأمريكية والروسية، لكن ما يُقلق هاتين الأخيرتين، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية تلك الخطوات الهادئة التي تقوم بها الصين في اتجاه تطوير قدراتها العسكرية، ومن بينها قدراتها النووية، والتي تشمل حسب تقارير وزارة الدفاع الأمريكية (تقرير صادر في عام ٢٠١٠) أربعة مجالات مُقلقة: الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، والغواصات القتالية الجديدة، وحيازة أنظمة تسليح وتكنولوجيا متقدمة في مجال الدفاع الجوي، وطائرات مقاتلة<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup>Ibid.

<sup>٢</sup> Ibid, p.31.

<sup>٣</sup> محمد عبد السلام، "القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي"، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، (القاهرة، يناير ٢٠١١)، ص. ٦١.



ويمكن أن يكون لهذا التحديث الذي تُجرّيه الصين أثاراً بارزاً؛ أولهما الدفع بدول الجوار إلى دعم وتطوير إمكانياتها النووية، وثانيهما يُمكن أن يؤثر التفوق النووي الصيني- وهو احتمال في المدى البعيد- بشكل كبير وعميق على السياسات النووية العالمية، وعلى رأسها العلاقات النووية الأمريكية- الروسية، وسُعيد للسؤال موضوع توقيف معاهدات ستارت، إذ قد يسعى كل طرف إلى تسليح حليفه نووياً في هذه الحمى النووية المحتملة.

ولا تُظهر الصين ما يُهدّد عسكرياً جوارها الإقليمي رغم الانفلاتات التي تقع، بل على العكس من ذلك تدخل في روابط تعاون على مختلف الأصعدة مع دول آسيا، فهي عضو في "آسيان" ٣+ وعضو في منظمة تعاون شنغهاي، ولها روابط تعاون ومصالح مع الهند، وتواصل وثيق مع باكستان وعلاقات اقتصادية بالغة الأهمية مع كوريا الجنوبية، وعلاقة جيوسياسية مُميّزة مع كوريا الشمالية، واهتمام باليابان رغم التوترات التي تشب بينهما من حين إلى آخر<sup>١</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين غير مستعدة للانخراط في دور حيوي فيما يتعلق بحظر الانتشار، خاصة أنها أقل إمكانيات نووية، فرغم برنامجها المكثف "لا تملك الصين سوى ٣٥ إلى ٤٠ صاروخاً باليستياً عابراً للقارات، وبالنسبة لرؤوسها الإستراتيجية التي تم نشرها، فهي قد لا تتجاوز ١٨٦ رأساً مقابل ٢٢٨٧ رأساً في روسيا (أكثر من ٢٠٤٦ رأساً غير إستراتيجية) و٢٢٠٢ رأساً في أمريكا (٥٠٠ رأس غير إستراتيجية) وفق تقديرات معهد استوكهولم الدولي للأبحاث حول السلام عام ٢٠٠٩<sup>٢</sup>.

وتعتقد الصين أن مسؤولية تخفيض ونزع السلاح تظل ملقاةً على روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وانطلاقاً من هذا المبدأ تُدافع الصين عن منظور للقضاء الكامل على

<sup>١</sup> حول علاقات الصين مع جوارها، انظر الملف الذي أعدته مجلة السياسة الدولية، بعنوان: "الصين في محيطها الإقليمي... تكامل اقتصادي وتنافس إستراتيجي"، السياسة الدولية، ع ١٨٣، مرجع سابق، ص.ص. ٤٤-١١٦.

<sup>٢</sup>Voir Bobo lo, op. cit, p. 24.

الأسلحة النووية، وبذلك فهي ترفض برنامج الدرع الصاروخية الأمريكية، وتدعو لاحترام مبدأ عدم استخدام الأسلحة النووية.

وَتُعْتَبَرُ الصين الاستمرار في هذه البرامج عنصراً لعدم الثقة، سيشجعها للاستمرار في برنامجها النووي، ليس إلى حد التوازن مع الروس والأمريكيين ولكن إلى حدود قدرة ردع نووية حقيقية<sup>١</sup>، وبناءً على ذلك تقف الصين في ملف إيران النووي موقف الطرف الأقل اهتماماً، فهي لا يُقْلَقُهَا حيازة شريكها الإيراني السلاح النووي، خاصة أن الصين مُحاطة بجوار نووي، ولا يُشكّل هذا الواقع تغييراً جيواستراتيجياً كبيراً بالنسبة للصين، إذ لا يُغَيِّرُ حيازة إيران لهذا السلاح من الجيواستراتيجية العامة المحيطة بالصين.

ويبدو أن الأمر عكس ذلك نسبياً بالنسبة لروسيا، إذ سَتُشكّل إيران المنافس النووي المباشر لها في آسيا الوسطى، وتتكلم الصين لإيجاد حل لهذا الملف عندما يُطلب منها ذلك في مجلس الأمن، أو في إطار تبادل للمصالح، أو كونها الشريك الأقرب لإيران في مجال شراء النفط والقادر على الضغط بفعالية.

تنهج الصين سياسة تُعْطِي أولوية كبيرة لمصالحها الداخلية عوض التّراخي في شؤون دولية تُمَسُّ مصالح الغرب أساساً، إذ تتصرف بلباقة عندما تجد في ذلك ما يُرْضِي حلفاءها الكبار، وتعكس بهذا الأسلوب دَوْرَهَا المُتَزَنَ وغير المُبَالِغ فيه والمُتلائم مع عضويتها في مجلس الأمن، وتنتمي للنادي النووي المعترف به، وبهذا فهي لن تبقى بعيدة كل البعد عن الملفات الدولية المهمة.

والظاهر أن الولايات المتحدة استطاعت جَمْع القوى الدولية الحليفة إلى جانبها إضافة إلى القوتين اللتين غالباً ما تعارضانها أو تُبْذِران تحفظاً إزاء سياساتها لمواجهة الملف النووي الإيراني، فروسيا والصين مفتاحان لملفين عالقين لا يمكن للولايات المتحدة حلّهما دون هاتين القوتين؛ هما ملف إيران وملف كوريا الشمالية، وانطلاقاً من هذا المقياس تُؤكّد السياسة الأمريكية على مواصلة الحوار الإستراتيجي مع الصين وروسيا

<sup>1</sup>Ibid, p.p. 25-26.

لأجل الاستقرار، وكذا في معالجة مشكلة الانتشار النووي وإظهار أن إستراتيجيتها النووية بما فيه الدرع الصاروخية موجهة نحو تحديات إقليمية لا تستهدف الدولتين الكبيرتين، إلا أن إقناعهما بذلك يبقى غير كافٍ بالإجراءات الأمريكية إلى الآن، كما أن تصاعد قوة الصين يدفعها لبناء حسابات جديدة لا تقوم بالضرورة على تخفيض التسلح وإنما على مُراكمته، وهذا مُنعطفٌ سياسي لا يُمكن العودة منه.

وتؤدّي روسيا من جهتها دوراً متعدد الأوجه في ملف الانتشار النووي، إذ استطاع فلاديمير بوتين منذ مجيئه إلى الحكم تقوية الدور الروسي دولياً، فقد وصف باحثون فلاديمير بوتين منذ وصوله للرئاسة بالزوج المخلص في المجال الإستراتيجي، فهو "متعدد الزوجات ومُتزوج"، إذ قام بوتين منذ مجيئه إلى السلطة بتنويع الاتصالات دون أي خوف من إبرام عقود دولية ولقاءات مع دول الانتشار النووي مثل إيران، وبشكل مُوازٍ حافظ على تضامنه مع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن بالنظر لطموحاته الكبرى، كما أنه قَبِلَ بإحالة الملف الإيراني من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن<sup>1</sup>.

وُعتبَرُ روسيا كذلك تاجراً كبيراً في مجال الأسلحة، ومن المؤكد أنها تسعى للحفاظ على هذا الدور بشكلٍ دائم، وإيران أحد أكبر زبائنهما، ويتوقع باحثون أنه في المدى المتوسط سيكون لإيران النووية نتائج على مصالح روسيا في آسيا الوسطى وفي القوقاز، وأن روسيا تُراهن على إيران العتبة النووية وبلوغها وضعاً شبيهاً بوضع اليابان من حيث القدرة على إنتاج السلاح النووي لكن دون إنتاجه، لتُكتف - أي روسيا - تعاونها المدني معها، وتُسهم في إنقاذ معاهدة حظر الانتشار النووي وإضعاف القطبية الأحادية الأمريكية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Thomas Gomart, «La Russie face au Nucléaire Iranien: la Logique de l'Ambiguïté», ([http://www.lefigaro.fr/debats/2006/08/31/01005-20060831ARTFIG90128-la\\_russie\\_face\\_au\\_nucleaire\\_iranien\\_la\\_logique\\_de\\_l\\_ambiguite.php](http://www.lefigaro.fr/debats/2006/08/31/01005-20060831ARTFIG90128-la_russie_face_au_nucleaire_iranien_la_logique_de_l_ambiguite.php)), consulté le 20-05-2011.

<sup>2</sup> Voir Pearl Jonathan, «After New START: challenges and opportunities for 21st century arms control», le 18 February 2011, (<http://www.thebulletin.org/web->

وعلى صعيد آخر تعرف روسيا قضايا إستراتيجية عالقة أو على الأقل غير مُتوافق بشأنها، أبرزها الدرع الصاروخية والأسلحة النووية التكتيكية والأمن الفضائي، إذ طالما أَحَسَّت روسيا أن هذه الملفات تُشكّل جوهر عمقها الإستراتيجي، فهي لم تُوافق على الدرع الصاروخية، ولا توافق على إزالة الأسلحة التكتيكية، كون هذه الأخيرة ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلد كروسيا بحدود برّية واسعة، وكذا بوجودها على حدود دفاع الناتو<sup>١</sup>.

أما بالنسبة للولايات المتحدة المحاطة بالمحيطات، ولها حدود برية آمنة فلن تكون بحاجة لترسانة مهمة من السلاح النووي التكتيكي، إنما هي مهمة بالتحديد بدرع صاروخية تحول بينها وبين هجمات الأعداء المُتوقعين، ولهذا تُصرّ على ضرورة نزع الأسلحة النووية التكتيكية الروسية، وفي مقابل ذلك فإن الولايات المتحدة بالنظر لالتزامها الأمني في أوروبا لا يبدو من السهل تخليها عن أسلحتها النووية التكتيكية المنشورة في أوروبا، لكون حلفائها هناك قد يفكرون بالاستقلال الدفاعي، أو قد يعني تراجعاً عن دورها المركزي ضمن الناتو، وبهذه الطريقة تُصبح مسألة ضبط التسلّح وتخفيضه مُركّباً سيكولوجياً - سياسياً يصعبُ تفكيكه.

تُقدم الولايات المتحدة نفسها كراعية لأمن حلفائها بفضل الدرع الصاروخية التي تقترحها، وهي تحاجج روسيا بأن الأمر يتعلق بالأشرار، وتُقدّم لها حجة كذلك، بما قد يكون لهذه الدرع من دور في الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية لدى حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشرق آسيا<sup>٢</sup>، وتُقدّم الولايات المتحدة ذات الحجة حول الأمن

edition/features/after-new-start-challenges-and-opportunities-21st-century-arms-control), (accessed 25-05-2011).

تُشير إلى أن مجلس الخارجية الأمريكي الذي نُشر هذا المقال على موقعه الآتي: [www.cfr.org](http://www.cfr.org) هو مجلس مروج للسياسة الخارجية الأمريكية.

<sup>1</sup>Ibid.

<sup>2</sup>Ibid.

القضائي، فالحذُّ الأدنى من الأمن القومي الأمريكي سيكون بحاجة إلى تأمين الآليات المنشورة في الفضاء، ومنها الحاجة إلى تكنولوجيا فضائية لاستخدام الأسلحة النووية.

يدور اليوم الانشغال الإستراتيجي في أمريكا حول هذه الملفات ذات الأهمية القصوى، وتبقى هذه الملفات مطروحة على أجندة روسيا في علاقتها بالولايات المتحدة حتى بعد دخول معاهدة ستارت الجديدة حيز التنفيذ، ويدعو الروس للاهتمام البارز بهذه الملفات، وهم الذين يشعرون أن دورهم يجب أن يتقوّى بتخفيض الترسانة النووية وليس أن يتراجع، وأن يجعلوا بذلك من آسيا قلباً للمنافسة الإستراتيجية، وأن يكونوا حاضرين في أي حوار إستراتيجي آسيوي أو أوروبي وبشروط نديّة لكسب الفوائد على المدى البعيد.

تحدّد بلعبة الحتمية الجغرافية الكثير من عناصر سياسة روسيا، إذ تجدد في محيطها الإقليمي القريب والواسع، ومنه إيران، مجالات لإفراز سياساتها، فالقوقاز الجنوبي، الذي تعتبره روسيا إرثاً لجغرافيتها السياسية، تُنازعها فيه اليوم القوى الغربية، ويذكر الملاحظون أن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت منذ عام ١٩٩٩ من الدول الثلاث في المنطقة (أرمينيا وجورجيا وأذربيجان) مُحدداً أساسياً لخطة إستراتيجية طريق الحرير البرية كإطار لمساعدة أمريكية من جميع النواحي، مع إدماج المحور العسكري، كما قام الاتحاد الأوروبي بإدماج جورجيا في مجلس أوروبا منذ عام ١٩٩٩ ثم أرمينيا وأذربيجان في عام ٢٠٠١، كما ضمّ القوقاز إلى السياسة الأوروبية للجوار في عام ٢٠٠٤ ثم الشراكة الشرقية في عام ٢٠٠٨.<sup>1</sup>

تحتفظ روسيا بوجودها العسكري في الجازيا وأوسيتا الجنوبية على حدودها مع جورجيا، وهما منطقتان تدعمهما روسيا للاستقلال، وتعترف بهما منذ آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨، كما أن لروسيا حضوراً عسكرياً بأرمينيا وأذربيجان، وترتبط روسيا بعلاقات مصالح مهمة مع هذه الدول، وقد أثارت روسيا في ٠٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ انتباه الغرب بتدخلها في جورجيا، وهي رسالة واضحة من مدفيدف بأن له القدرة في أن

<sup>1</sup>Voir Jean Radvany, « Caucase: la Marche Turbulente de la Fédération de Russie », Hérodote, n° 138, (Paris, 2010), p. 10.

يتدخل عسكرياً في المجالات الجغرافية المحيطة بروسيا، وأن وجود حلف الشمال الأطلسي على حدوده لن يُوقفه، وسيعمل الغرب- بالنظر للأهمية الطاقية (غاز وبترو) في هذه الدول- على تغيير مسار نقل الغاز والبترو من هذه الدول، دون وصاية القوة القديمة التي هي روسيا ولا عبّر إيران<sup>١</sup>، ويتم كل هذا في إطار نظرية عزل روسيا في محيطها، وهي القوة البرية الأساسية.

لا تطمئن روسيا إلى تفوق حلف الناتو في القوات التقليدية، ويفسر ذلك رهانها على ميزة القدرات النووية كرادع إقليمي، وأهمية القوات النووية التكتيكية ضمن هذه الميزة، فقد كانت روسيا تزهو بماضي تفوق قواتها التقليدية، وأكدت في هذا الصدد العقيدة العسكرية الروسية لعام ٢٠٠٠ أن الاستخدام النووي يبقى مطروحاً في حالات الحرب الإقليمية وليس فقط في حرب واسعة النطاق.

تذكر ذات العقيدة ثلاثة أنواع من الحروب، وهي الشاملة والإقليمية والمحلية، ويظل في الحالتين الأخيرتين خطر اللجوء للأسلحة النووية ممكناً، علماً أن " حرباً محلية يمكن أن تتطور لحرب إقليمية أو شاملة"<sup>٢</sup>، ويعتبر ذات التصور العسكري أن فشل الردع سيجعل روسيا مستعدة لاستخدام الأسلحة النووية بغرض تحقيق خسارة كافية بالمعتدي أو بتحالف المعتدين، وتعتبر الأسلحة النووية التكتيكية- حسب أهم التحليلات- وسيلة مهمة وأيضاً ذات أولوية من بين الوسائل التي تسمح بتحقيق هذه الخسارة المحسوبة<sup>٣</sup>.

تُمثل فرضية الحرب المحلية أو الإقليمية رسالة واضحة إلى الدول المجاورة التي قد تفكر فرادى أو بتحالف مع دول غربية في مهاجمة روسيا، وتُشير كذلك للناتو بأن روسيا تستطيع استخدام السلاح النووي للحفاظ على وجودها، وأكثر من ذلك أن العقيدة

<sup>1</sup>Ibidem.

<sup>2</sup>Voir Isabelle Facon et Bruno Tétrais, Des armes nucléaires " Tactiques" et la Sécurité de l'Europe, (Paris: Fondation pour la Recherche Stratégique, 2008), p.21.

<sup>3</sup>Ibid.

العسكرية الروسية لا تُستبعدُ ضربة نووية استباقية في حالة خطر فشل القوات الروسية في حرب غير نووية عن طريق ما يُسمى ضربة الإظهار *Démonstration*<sup>١</sup>. ثراهن روسيا في كل هذه التوجهات على القوة النووية، وهي لا تجد ما يدعوها إلى عدم استخدامها، علماً أن قوتها التقليدية بحاجة إلى تطوير، لا سيما أن أهم الحروب التي تعيشها روسيا في محيطها الإقليمي هي حروب تقليدية.

### ٧. الأمن القومي الأمريكي هو الأولوية

انتظر المتبعون ملاحظة تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية إثر مجيء باراك أوباما إلى الحكم، إلا أن الواقع أن هذا التغيير الذي يقع في الرؤساء لا يُغيّر جوهر السياسة الخارجية الأمريكية، فهم يعملون بهدف "حماية وتطوير المصالح القومية الأمريكية"<sup>٢</sup>، فمقياس الدولة يسبقُ متغيرات القيادة السياسية، ويُمكن للقيادات أن تُحدث تغييراً في السياسات عندما تُحدث انقلاباً في النظام السياسي، كأن يكون النظام ليبرالياً ويتحوّل إلى إسلامي، آنذاك تُحدث تغييرات في السياسات لكن دون أن يُغيّر ذلك من جوهر سلوك الدولة الذي يقوم على استهلاك وتكييف كل التحولات في محيطها، ويبدو أن السياسة الخارجية الأمريكية تركز على نفس هذه العقيدة، والتي يطلق عليها اسم الأمن القومي. وتقوم السياسة العسكرية الأمريكية من جهتها على عدة محاور أساسية، منها تلك الموروثة عن القواعد الأساسية المرسومة في عقود سابقة:

- أولها ضمان الأمن القومي، وذلك باتباع عدة آليات إستراتيجية، منها مثلاً تطوير قدراتها النووية من خلال تطوير الثلاثية الإستراتيجية<sup>٣</sup>، وبداية السجال حول الدرع الصاروخية مند عهد رونالد ريغان.

<sup>١</sup>Ibid, p. 23.

<sup>٢</sup>Voir Pierre Mélandri, « Obama et le Monde: vers une Nouvelle Politique Etrangère? », Hérodote, n° 132, (Paris, 2009), p.p. 6-22.

<sup>٣</sup> تتمثل الثلاثية الإستراتيجية في:

• وثانيها ضمان تفوقها الدفاعي والهجوم، فهي انتقلت من نظرية الدمار المتبادل المؤكد إلى نظرية الأمن المتبادل المؤكد، وبدأ ينظر الأمريكيون إلى أنه من الممكن كسب حرب نووية، تقوم الدرع الصاروخية في هذه الإستراتيجية على دمج عمليتي الدفاع والهجوم، ورغم ذلك تظل نجاعة هذه الصواريخ أكبر مشكلة فيها، حيث إن الصواريخ المضادة ومنها الصواريخ التقليدية أو التكتيكية، أثبتت التجربة محدودية اعتراضها للصواريخ مثلما أكدت صواريخ باتريوت في حرب الخليج الثانية.

• ثالثها أن حظر الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية هما سياستان تهدفان إلى حصر دائرة القوى النووية إلى القوى المعترف بها "قانوناً" والقوى التي أصبحت نووية بحكم الواقع، أما بالنسبة لنزع الأسلحة النووية، فهو يظل خياراً مُستبعداً، ويظل الحوار الأساسي في هذا الإطار مستقراً في التخفيض من خلال اتفاقيات ستارت، هذا زيادة على ما يطرحه عدم مصادقة واشنطن على اتفاقية الحظر الكامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦.

حاول باراك أوباما إشاعة خطاب دبلوماسي في معالجة أهم المشكلات الإستراتيجية- العسكرية العالقة، لا سيما في معالجة ملف الانتشار النووي الإيراني، تكمن المشكلة الأساسية في هذا الموضوع في صعوبة معالجة الملف الإيراني عسكرياً، ولا تعكس بعض الخطابات الإعلامية التي يُروج لها مسؤولون أمريكيون وإسرائيليون هذه الصعوبة، والتي تتمثل- أي الصعوبات- أساساً في أسلوب التخصيب الذي اختارته إيران والقائم على اعتماد مفاعلات صغيرة وعديدة وتحت الأرض وأجهزة طرد مركزي تُعد بالآلاف.

- الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBM).
- المقنبلات الإستراتيجية.
- الغواصات النووية الإستراتيجية الحاملة للصواريخ (SLBM).



لقد استفادت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من القضاء على البرنامج النووي العراقي بتدمير (مفاعل تموز) بسلاح الجو الإسرائيلي في عام ١٩٨١، فاختارت إيران بذلك اعتماد أسلوب مختلف لا يقوم على إنشاء مفاعل كبير ومركزي يسهل القضاء عليه بضربة عسكرية، ولذلك أصبح القضاء بضربة أو ضربات عسكرية على البرنامج النووي الإيراني أمراً غير ممكن.

أما الاحتمالات الأساسية المتبقية فيمكن الإشارة إلى ما يأتي:

**الاحتمال الأول:** إحداث تغيير إقليمي بدعم من قوى خارجية في الشرق الأوسط ومجموع غرب آسيا يُتيح وضعاً أمنياً غير نووي يُمكن بذلك أن يُقنع إيران بعدم التسلّح النووي مستقبلاً،

**والاحتمال الثاني:** يكون بين - إقليمي، وذلك عن طريق توطيد العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا والعراق ومصر، يكون من نتائجه توثيق التكامل الإقليمي والضغط على إسرائيل لحظر وإزالة برنامجها النووي، وهذا الوضع يحتاج إلى تحمّل قوى إقليمية مسؤولياتها مثل تركيا والسعودية (ومجلس التعاون الخليجي) ومصر بطريقة جديدة.

**أما الاحتمال الثالث:** فهو إحداث تغيير عن طريق وسائل استخبارية ودبلوماسية واقتصادية تؤدّي إلى قلب النظام السياسي في البلد والإتيان بجماعة جديدة للحكم.

**أما الاحتمال الرابع:** فهو غزو إيران للسيطرة عليها، وهو أمرٌ شبه مستحيل على الأقل في الوضع الدولي المعاصر.

الاحتمالان الأول والثاني ممكنان، غير أن الأول لا يُمكن أن يصمد دون تغيير في القيادة السياسية التي لها أثرٌ مباشر على السياسة الخارجية الإيرانية، والثاني لا يُمكن مناقشته دون تحليل وضعية إسرائيل ومستقبلها في الشرق الأوسط.

لقد انتقلت الولايات المتحدة للإجابة عن المشكلة الإيرانية، والمشكلة الإستراتيجية العامة لانتشار السلاح النووي في المجال الأوراسي إلى حلّ الدرع الصاروخية، زيادةً على إجراءات أخرى ذات طابع عالمي، فبالنسبة للدرع الصاروخية فيُفترض أن تشمل منطقة

حساسة تمتد من أوروبا الشرقية إلى تركيا ومنطقة شبه الجزيرة العربية، ويبدو أنها ستحدث عزلاً في الجغرافية الأوراسية بتقسيمها إلى قسمين: قسم ما قبل إيران وقسم ما خلف إيران.

أما بالنسبة للإجراءات الأخرى ذات الطابع العالمي فيمكن الإشارة إليها في ثلاثة إجراءات أساسية، هي:

**أولها:** البحث في تقوية نظام حظر الانتشار النووي بتغيير طموحات كوريا الشمالية وإيران وتقوية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**ثانيها:** تنفيذ خطة باراك أوباما لتأمين كل المنشآت النووية الهشة عبر العالم في غضون أربع سنوات ٢٠٠٩-٢٠١٣.

**ثالثها:** مواصلة جهود ضبط التسلح بما فيه تخفيض الأسلحة الإستراتيجية في ظل معاهدة ستارت الجديدة<sup>١</sup>، والمصادقة على معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية<sup>٢</sup>. وقد ظلت هذه الإجراءات ثابتة في السياسة النووية الأمريكية لعقود طويلة وترسخت بعد الحرب الباردة، ولا زال الإصرار للإقناع بهذه الإجراءات مستمراً في الوقت الذي تزيد فيه الضغوط النفسية- الإستراتيجية على صنّاع القرار.

لم تعمل إيران قط على قطع التفاوض مع الغرب رغم الدعاية الإعلامية لقيادات الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلا أنه "بشكل عام اعتزم الزعماء الإيرانيون الحفاظ على

<sup>١</sup> تعنى ستارت الجديدة بالحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية وتخفيضها، تم توقيعها في براغ في ٨ نيسان/أبريل عام ٢٠١٠ ودخلت حيز التنفيذ في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١، وتحلف ستارت الجديدة معاهدة الحد من الأسلحة النووية الهجومية التي تنتهي في عام ٢٠١٢، وتحلف معاهدة ستارت الأولى التي انتهت في كانون أول/ ديسمبر من عام ٢٠٠٩، كما أنه يُنتظر منها فعالية أكثر لتجاوز فشل ستارت الثانية وستارت الثالثة اللتين ظلنا دون تطبيق.

<sup>٢</sup>See the detail in Departement of Defense, Nuclear Posture Reviewd Report, op.cit.

غموض نواياهم فيما يتعلق بشأن السلاح النووي"<sup>١</sup>، في مقابل استمرار تشبّثهم بسلمية البرنامج النووي رغم استناده على استخدام المواد الانشطارية: البلوتونيوم واليورانيوم شديد التخصيب، وهما المساران نفسيهما اللذان اتخذتهما الدول التي حازت على هذا السلاح<sup>٢</sup>.

وفيما يتعلق بتقييمات التاريخ المحدد لوصول إيران لإنتاج سلاح نووي فهي متضاربة، فقد حدّدها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية الذي أصدر تقريراً مُعمّقا في هذا الصدد في عام ٢٠١١ في سنتين، "إذا ما اعتمدت إيران على المُعدّات المتوفرة لديها في منشأة نظنر لتخصيب اليورانيوم فقط، وكذلك إذا اعتمدت الأساليب المُستخدمة عامة في الانتشار النووي"<sup>٣</sup>.

ويُشكك هذا التقرير رغم ذلك في جدية السلاح النووي الإيراني، ويرى أن إيران "لو رغبت في تصنيع أسلحة نووية، فهي لن تكشف عن نواياها قبل أن تتوصل إلى جمع مخزون من السلاح النووي، وخاصة قبل القيام بأي نوع من هذه المجازفات النووية. بناءً على ذلك فإن مستقبل السلاح النووي الإيراني ليس بالأكيد"<sup>٤</sup>، ويبدو أن التوقعات الزمنية بشأن حيازة إيران السلاح النووي تعدّدت، كما لا يخفى أن المشكلة النووية الإيرانية تبقى ضمن عناصر تنفيذ بعض السياسات الأمنية الدولية والإستراتيجية في المنطقة المحيطة بإيران، وتقع هذه المشكلة ضمن حساسية مزدوجة، فهي لا تُشكّل مشكلة فقط لإسرائيل ولكن أيضاً لمنطقة الخليج ودوله وربما للعراق مستقبلاً.

<sup>١</sup> مارك فيتزباتريك، قدرات إيران النووية والكيميائية والبيولوجية: تقييم شامل، (لندن: ملخص الملف الإستراتيجي للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١):

<http://www.iiss.org/publications/strategic-dossiers/irans-nuclear-chemical-and-biological-capabilities/> (٢٠١١-٠٢-٠٣).

<sup>٢</sup> نفسه.

<sup>٣</sup> بيان صحفي صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في ٠٣ فبراير ٢٠١١.

<sup>٤</sup> نفسه.

ولهذا يُعطي البُعد الإقليمي المركّب للمشكلة النووية الإيرانية ميزة خاصّة، تقع هذه الميزة ضمن عناصر الدعاية التي يتم التعبير عنها من كل الأطراف في هذا الصّدّد، ولا يُمكن استبعاد حيّزة إيران للسلاح النووي، ويُمكن الدفاع عن هذه الفرضية بطبيعة الإمبراطورية الإيرانية السابقة والدولة الحالية وقيادتها من جهة، وتطلّعاتها السياسية من جهة ثانية، والضغوط المحيطة بها من جهة ثالثة، والميزات والموارد المهمّة التي تتوفّر عليها إيران من جهة رابعة، تدعو هذه العناصر مجتمعة المحلّل والملاحظ ترجيح حيّزة إيران للسلاح النووي أو على الأقلّ سعيها الجديّ إزاء ذلك رغم ما يعترض هذا السعي من ضغوط، ويُمكن لهذه الخلاصة أن تتناقض واستتاجات العلماء النوويين.

### خاتمة

يُمكن إدراج مجموعة من الخلاصات والتوصيات في آخر هذا البحث، وفيما يتعلق بالخلاصات:

- يعكس الانتشار النووي مشكلة نظريّة مركّبة في تفسير السلوك السياسي والنفسي للدول والقادة، فرغم المخاطر التي يتضمّنّها هذا الانتشار إلا أنه لم يُحدث أي أثر كبير على طريقة تمثّل الدولة لأمنها القومي، ومن ثم ظل هذا الموضوع يُعالج بطريقة غير معيارية، وتتحكّم الحسابات والمنافسة التي يُحتمل تحويلها إلى صراع في هذه المشكلة، ما يجعل الفقه القانوني الدولي عاجزاً على تأطير المشكلة، فالسلاح النووي لم يُصبح سلاح ردع فقط ولكنه سلاح استخدام أيضاً، ويُفترض اعتماد ذلك من الناحية النظرية في تحليل النظام الدولي.
- لقد دَفَعَت التكنولوجيا النووية العسكرية المتفوّقة، والحسابات السياسية بين القوى العالمية الأساسية إلى تزويد هذه الدولة أو تلك بالسلاح النووي، وأحدثت هذه الدول التي حازت السلاح باعتمادها على الدول النووية الأولى أثر دومينو على مجالاتها الإقليمية المجاورة، مثل ذلك الذي أحدثته إسرائيل على دول الشرق الأوسط، ومن ضمنها إيران حالياً، وذات الأثر يُمكن أن تُحدثه

إيران على جيرانها مثل السعودية أو أذربيجان، كما أن الموضوع يُمكن أن يدخل حلقة مفرغة لا عودة منها.

- يُشكل السلاح النووي عبئاً إستراتيجياً (اقتصادياً وسياسياً) على الدولة، لذا فهو ليس سلاحاً متاحاً لكل الدول، وإنما يتاح فقط للدول المتميزة ببعض عناصر القوة الأساسية؛ مثل مستوى من النمو الاقتصادي وتوفر الموارد الأساسية، ووجود قدر من الإرادة، وتتعلق حيازة السلاح النووي بالإرادة لكونها محدداً نفسياً- إستراتيجياً محورياً في تفسير نزعة الدولة ومدى قدرتها على بلوغ حالة دولة نووية، وتُعتبر الإرادة المقياس الحقيقي الذي يُمكن أن يُقاس به ما مدى احتمال بلوغ هذه الدولة أو تلك لوضعية دولة نووية.

#### وفيما يتعلق بالتوصيات:

- يبدو أن مسألة حيازة إيران للسلاح النووي مسألة وقت، فهي من جهة اختارت سلوك منهج إستراتيجي يستفيد من التجارب التي سبقتها في المنطقة، ومن محورتي الشرق الأوسط في التنافس السياسي الدولي.
- في وضع كهذا لا يبدو أن الاصطدام بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي عملٌ مُجدٍ من الناحية الجيوإستراتيجية، سواء بالنسبة لإيران أو بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فالأولى معزولة في المنطقة، ولا يُمكن أن تكتسب ميزة إستراتيجية في المنطقة إلا بالاتصال مع هذه الدول، ولن يُتيح السلاح النووي أي نفوذ لإيران في الشرق الأوسط إزاء دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأوسطية بشكل عام، وذلك لسبب بسيط يتمثل في أن حصول السعودية على هذا السلاح يبقى مُحتملاً أو أن قوى نووية أخرى ستكون حاضرة لتثبيت مستوى من التوازن السياسي الإقليمي.
- تحتاج الدول العربية في الشرق الأوسط إلى التعاون فيما بينها والتعاون مع الدول الأخرى كتركيا وأذربيجان وباكستان وفتح قنوات الحوار مع إيران وتوظيف علاقاتها الإقليمية وميزاتها للضغط لأجل وضع إقليمي جديد.

- يُمكن إحداث منتدى إقليمي منتظم، يكون من شأنه البدء باتخاذ بعض خطوات جماعية مُشتركة بين هذه الدول حول قضية الانتشار النووي يشمل الدول المذكورة أعلاه، وهي دولٌ وإن لم تكن مُتجانسة إلا أنها ذات مشكلات متداخلة ومركبة وتنتمي لرقعة جغرافية متقاربة.
- يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية يجب ألا تنظر لقضية الانتشار النووي مع إسرائيل بطريقة أحادية، إذ من الأفضل وضعها في إطار إقليمي أشمل، وبذلك يُمكن أن تُخفف من الضغوط الواقعة على الدول الخليجية والشرق- أوسطية بشكلٍ عام والناجمة- أي الضغوط- عن المشكلة النووية الإسرائيلية والإيرانية.
- إن امتلاك إيران للسلاح النووي يخلق توازن قوى جديداً بالنسبة لإسرائيل ينهي احتكارها للقوة النووية في المنطقة، وهذا الوضع سيكون له آثار سياسية في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للصراع العربي- الإسرائيلي.